

توقعات بأن يستقر النمو العالمي عند نسبة تقارب 3%

أسعار الفائدة، مما انعكس بشكل إيجابي على النمو. ثانياً، استعادت الأسواق الناشئة من الانتعاش في أسعار السلع باعتبار أن عدداً من هذه الأسواق هي مصدرة للسلع. ثالثاً، على عكس المخاوف التي أثبتت في السابق، ظل مستوى النمو في الصين أكثر ثباتاً بفضل التحفيز الحكومية. وقد عزز هذا الأمر النمو في الأسواق الناشئة بشكل مباشر حيث تمثل الصين ما يقارب 30% من الناتج المحلي الإجمالي للأسواق الناشئة، وبشكل غير مباشر حيث يعني ذلك طلباً أقوى من الصين على الاستيراد من الأسواق الناشئة الأخرى.

ما بعد هذا العام، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يرتفع النمو العالمي في 2017 ليلعب 3.4%. ومن المتوقع أن يكون الانتعاش واسع النطاق في كل من الاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة. كما يُتوقع أن ينتعش النمو في الولايات المتحدة إلى 2.2% في 2017 مع انخفاض حدة التأثير السلبي لأسعار النفط على استثمارات الطاقة وتلاشي تأثير الارتفاع الذي طرأ على قيمة الدولار الأمريكي في السابق على الصادرات. وسيكون ذلك كافياً لتحفيز النمو في الاقتصادات المتقدمة رغم الضرر المتوقع لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على اقتصاد المملكة المتحدة. في ذات الوقت، من شأن الظروف النقدية المخففة في الاقتصادات المتقدمة واستمرار الانتعاش في أسعار السلع أن يؤدي إلى رفع معدل النمو في الأسواق الناشئة إلى 4.6% خلال العام القادم.

مراجعات توقعات النمو العالمي لصندوق النقد الدولي

(تغيير سنوي %)



المصادر: صندوق النقد الدولي وهيفورناليتيكس وقسم الاقتصاد في QNB

في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الذي أصدره مؤخراً، أبقى صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو العالمي في 2016 دون تغيير عند 3.1%. وفي حين ظل الرقم الرئيسي على حاله، قام الصندوق بتخفيض توقعات النمو في الاقتصادات المتقدمة بنسبة 0.2 نقطة مئوية إلى 1.6%، مقارنة بآخر توقعاته المعلنة في يوليو. ولكن تم التعويض عن ذلك برفع توقعات النمو في الأسواق الناشئة. فيما بعد العام الحالي، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يرتفع نمو الاقتصاد العالمي إلى ما يصل إلى 3.4% في عام 2017. ولكن بسبب سجله الحافل بالتوقعات المفرطة في التفاؤل مؤخراً، فإننا نتوقع أن يقوم الصندوق بإعادة النظر في النسبة المذكورة وتخفيضها إلى نسبة تقارب 3.0% عند نشر المجموعة القادمة من التوقعات في شهر يناير.

لماذا قام صندوق النقد الدولي بخفض توقعاته لنمو الاقتصادات المتقدمة في عام 2016؟ كان السبب الرئيسي لذلك هو معدل النمو الذي جاء أبطأ من المتوقع في الولايات المتحدة، حيث وصل إلى 1.4% فقط في النصف الأول من العام مقارنة مع العام السابق. وقد حدث التراجع في زخم النمو في الولايات المتحدة نتيجة لضعف الاستثمار والصادرات، على الرغم من النمو القوي في الاستهلاك. وبسبب ذلك، أجرى صندوق النقد الدولي تخفيضاً حاداً لتوقعاته للنمو في الولايات المتحدة في عام 2016 إلى 1.6% من 2.2% قبل ثلاثة أشهر وبالإضافة لذلك، أدى قرار المملكة المتحدة بالخروج من الاتحاد الأوروبي أيضاً إلى تدهور آفاق النمو في عدد من الاقتصادات الأوروبية.

وقد أدى التحسن الذي طرأ على الآفاق المستقبلية للأسواق الناشئة إلى التعويض الكامل عن تخفيض آفاق النمو للاقتصادات المتقدمة. ويتوقع صندوق النقد الدولي حالياً أن تنمو الأسواق الناشئة بنسبة 4.2% في 2016 بارتفاع عن نسبة 4.1% التي أعلنتها منذ ثلاثة أشهر مضت. وكان التحسن في آفاق الأسواق الناشئة عائداً لثلاثة عوامل. أولاً، أدى استمرار تخفيف السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة وتأخر رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة إلى تدفقات رأسمالية نحو الأسواق الناشئة، مما دعم عملات هذه البلدان. وقد سمح ذلك للبنوك المركزية في مجموعة من الأسواق الناشئة بتخفيض

وبشكل عام، فإننا نتوقع أن يستقر النمو العالمي عند انخفاض تاريخي في عام 2017 تبلغ نسبته حوالي 3.0%. ويعد حدوث هذا التباطؤ أمراً حتمياً في ظل تراجع الصين، التي تعتبر المحرك الرئيسي للنمو العالمي، إلى معدل نمو منخفض ولكنه أكثر استدامة. ولكي ترتفع معدلات النمو العالمي، يجب أن تقوم بلدان أخرى بالمساهمة في النمو. وقد يساعد مزيج من السياسات الداعمة للنمو في الاقتصادات المتقدمة، خاصة في الجانب المالي، في تحقيق هذه الغاية. كما يمكن دعم النمو العالمي بإدخال سياسات تهدف إلى الحد من اعتماد الاقتصادات الناشئة على أسعار السلع الأساسية وحركة رؤوس الأموال الأجنبية اللتان تتسمان بالتقلب.

هل ستتحقق توقعات صندوق النقد الدولي بشأن النمو للعام 2017؟ بالنظر لسجله الحافل بالتوقعات المفرطة في التفاؤل، فإننا نتوقع أن يتم تخفيض توقعات النمو الخاصة بصندوق النقد الدولي عندما يتم نشر المجموعة التالية من التوقعات في شهر يناير المقبل. فمنذ عام 2012، قام صندوق النقد الدولي بمراجعة وتخفيض توقعاته للنمو العالمي بمتوسط 0.24 نقطة مئوية بين شهري أكتوبر ويناير وليس من الصعب تخيل المخاطر التي قد تدفعه لتخفيض توقعاته للنمو في عام 2017 إلى أقل من 3.4%. فعلى سبيل المثال، يمكن أن لا يتعافى الاقتصاد الأمريكي خاصة وأن ارتفاع أسعار النفط سيؤثر سلباً على الاستهلاك. كما يمكن أن يلحق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أضراراً باقتصاد المملكة المتحدة أكبر من تلك التي يتوقعها صندوق النقد الدولي، لا سيما في حال حدوث "خروج خشن". كما لا يزال الاقتصاد الصيني يواجه مخاطر الهبوط الحاد نظراً لضخامة ديون الشركات. وليس من المؤكد أن تتعافى أسعار السلع الأساسية. ولا تزال الأسواق الناشئة معرضة للتقلبات المفاجئة في حركة رأس المال العالمي. كما يمكن للمخاطر غير الاقتصادية (السياسية والأمنية) أن تضر أيضاً بالنمو العالمي.

فريق QNB الاقتصادي

زياد داود*

رئيس قسم الاقتصاد بالإنباء

هاتف: 4453-4642 (974+)

* المؤلف المرسل

روري فايف

كبير اقتصاديين

هاتف: 4453-4643 (974+)

علي جعفري

اقتصادي

هاتف: 4453-4423 (974+)

نانسي فهيم

اقتصادية

هاتف: 4453-4648 (974+)

"إخلاء مسؤولية وإقرار حقوق الملكية الفكرية: لا تتحمل مجموعة QNB أية مسؤولية عن أي خسائر مباشرة أو غير مباشرة قد تنتج عن استخدام هذا التقرير إن الأراء الواردة في التقرير تعبر عن رأي المحلل أو المؤلف فقط، ما لم يُصرح بخلاف ذلك. يجب أن يتم اتخاذ أي قرار استثماري اعتماداً على الظروف الخاصة بالمستثمر، وأن يكون مبنياً على أساس مشورة استثمارية يتم الحصول عليها من مصادرها المختصة. إن هذا التقرير يتم توزيعه مجاناً، ولا يجوز إعادة نشره بالكامل أو جزئياً دون إذن من مجموعة QNB."